الفصل 1
التاريخ الاقتصاديّ الماكروي (الكلي)

لقد قلتُ إنّ أحد الأشياء التي نحن بحاجةٍ إلى عملها إذا عزمنا على فهم حياة بيكي ودستا، هو إماطة اللثام عن الطرق التي سارت عليها عائلتاهما وصولاً إلى بلوغهما ظروفهما الحالية. هذا هو جوهر التاريخ الاقتصاديّ. وفي دراستنا للتاريخ، يمكننا، إذا توفرت لدينا الجرأة الكافية، إلقاء نظرة واسعة ـ بدءاً من الوقت الذي مورست فيه الزراعة في القسم الجنوبي من الهلال الخصيب (وهو جنوب شرق تركية الآن)، وذلك قبل زهاء 1,000 سنة ـ لتفسير سبب الكثير من الإبداعات والممارسات التي أسهمت تراكميًّا في عدم وصول عالم بيكي إلى عالَمِ دستا أو عدم بقائه في ذلك الجزء مع العالم.

لقد حاول العلماء فعل ذلك. وعلى سبيل المثال، حاج العالِمُ الجغرافيُّ جاريد دياموند Jared Diamond في أن الناس في أوراسية (قارتي أوربة وآسية) نعِموا بمجموعتيْن فعَّالتيْن من الخصائص التي جعلتها متميزين من أولئك الذين يعيشون

خارجها. أولى هذه الميزات هي أن أوراسية، خلافاً لإفريقية والقارتين الأمريكيتين، تمتد على طول محور من الشرق إلى الغرب، في منطقةٍ ذات مناخ معتدل، ولا تحتوي على سلسلة جبليّةٍ أو منطقةٍ صحراويّةٍ شاسعة لِتَحوُّلا دون تواصُل الناس والأفكار، ودون زراعة البُذورِ وتربية الحيواناتِ. الميزة الثانية هي أو أوراسية تنعَم بعددٍ كبير من الأنواع الحيوانية القابلة للتدجين، يَسّرَتْ للبشر هناك الانخراطَ في أعمالٍ لم يكن من الممكن توفرها بدون وجود هذه الحيوانات. لقد ازدهرت وانحطّتْ الاقتصاداتُ في أجزاءٍ مختلفةٍ في أوراسية، وفي أوقات مختلفة ـ الهند، هما الصين، ثم بلاد فارس، ثم بلاد المسلمين، هم إحدى المناطق في أوربة، ثمن مناطق أخرى ـــ لكن حجم أوراسية وامتدادَهَا كانا يعْنيان أنه خلال السنوات الألف والمئة، كانت الإنجازات البشرية هناك انحطاطاً في بعض المناطق، يقابلها نموٌّ في مناطقَ أخرى. وبحلول القرن السادس عشر، كانت الفجوةُ التقانيةُ بين الأمم التي تمتهن صناعةَ البحر في أوربة الغربية، وبين الأمريكيتيْن شاسعةً، وهذا مكّن حفنةً صغيرةً من الغزاة باجتياح العالم الجديد باستعمالهم البنادق والفولاذ والبذور الأوربية. والجزء الناجح من العالَمِ الذي تعيش فيه بيكي ليس هو، في حقيقة الأمر، سوى ثمرة تطعيمٍ اجتماعيٍّ حدث قبل أقل من خمس مئة عام.

الناتج المحلّيّ الإجماليّ GDP بوصفه أداة للقياس

بغيـة الحديث عن النجاح أو الفشل، كما نفعل هنا، نحن بحاجةٍ إلى أداةٍ للقياس. وأكثر الأدوات المستعملة شيوعاً في هذه الأيام هي النـاتج المحلّيّ الإجماليّ gross domestic product، أو GDP، لكل فـرد. ربما ابتـدع الاقتصاديّون هذا المفهوم، وربّما حـذّروا، أيضاً، مـن كثـيرٍ من تعقيداته؛ لكن سـواءً أأعجبنا أم لا، فقـد تأصّل هذا المصطلـحُ في الوعي العـامّ إلى درجةٍ أنه لو صرخ شخصٌ ما قائلاً؟ «النمـوّ الاقتصاديّ!» لما كنّـا بحاجةٍ إلى طرح السـؤال «نموّ ماذا؟» ــ لأننـا نعـرف أن المقصودَ هـو النموُّ في النـاتج المحلّـيّ الإجماليّ الحقيقي لـكل فرد؛ وهو نمو الناتج المحلّـيّ الإجماليّ لكل فرد، بعد التصحيحات التي يقتضيها التضخم والانكماش deflation.

الناتج المحلّيّ الإجماليّ لبلـدٍ هو قيمة جميع السّلع النهائية التي يجري إنتاجها بواسطة سكانه في سنة معينة. إنه مقياس المُخْرَجات output الإجماليـة للبلد. لكن عندما تُنْتَجُ سلعـةٌ وتُباعُ، فإن السّعر المدفوعَ لشرائها يجد طريقَة إلى جيبِ شخصٍ ما. لذا، فمن الممكن قياس الناتج المحلّيّ الإجمـاليّ، أيضاً، بجمع دخـول جميع الأفراد ــ الأجور، والرواتـب، والفوائد، والأرباح، والدخـل القومي. وهكذا فالناتج المحلّيّ الإجماليّ والدّخل القومي هما وجهان لعملةٍ واحدة.

ومـع أنه غالباً ما يقـال بأن الناتج المحلّيّ الإجمـاليّ هو مقياسٌ للـثروة، فهو ليـس كذلك. الناتج المحلّـيّ الإجماليّ هـو تدفُّقُ flow (الدولارات كل سنة، مثلاً)، في حين تكون الثروة مخزوناً (دولارات ـ مـدّة). وعندمـا استُحـدِث مفهوم النـاتج المحلّـيّ الإجماليّ، في الأصـل، لاقتصـادات السّـوق، كانت القيـمُ المنسوبـةُ إلى البضائعِ هـي أسعارَ السّـوق. بيد أنه بعـد الإنشاء الذكيّ للأسعـار النظرية notional prices (التي تسمى «أسعار الظلّ»؛ الفصلان 7، 8)، كيّف الاقتصاديّون الناتج المحلّيّ الإجماليّ حتى لاقتصاداتٍ مثل اقتصاد دستا، حيث يجـري الكثير من النشاط الاقتصـاديّ في معاهد غير سوقيّـة. إن إسنـاد قيمٍ إلى المنتَجاتِ المأخوذةِ مـن الأراضي المشاع المحليـة في قرية دستا، هو الذي جعل خـبراء الإحصاء الاقتصاديّ يسندون خُمْسَ قِيَمِ دخْلِ أسرتها إلى قيمة السلع التي تحصل عليها مباشـرةً من الموارد الطبيعية من مناطقهـا المحلية. وقد أشَرْتُ إلى نسبة الخُمْسِ هذه عندما تحدثت عن عالم دستا.

وإذا أخذنا في الحسبان الاختلافات في نفقاتِ المعيشةِ عبر العالَمِ، فـإن الدخل العالميّ للفرد اليوم يقـارب 8,000 دولار سنوياً. لكنْ في معظم المراحـل الزمنية السابقة، كان الناس جـدّ فقراء. وقد قدّم خبير الإحصـاء الاقتصاديّ أنكس ماديسـون Agnus Maddison تقديـراً، استناداً إلى الأدلة الموجـودة المبعثرة هنا وهناك، ذَكَرَ فيه

أنـه في بدايات التقـويم المسيحـي Common Era كان دخل الفرد في العـالَم نحو 515 دولاراً سنوياً (بـدولارات هذه الأيام). وحتى لو كان تقديـرُ ماديسون صحيحـاً إلى حدٍّ ما، فهو يعنـي أن الشخصَ المتوسّـطَ قبـل 2,000 عام لم يكـن يحصل إلاّ علـى دولار ونيّف في اليـوم، وهذا رقم يعتـبره البنك الدوليّ الخطَّ الـذي يكون الإنسان دونـه في فقر مدقع. وقد ذكر ماديسون، أيضاً، أن توزيع الدخل قبل 2,000 عـام كان عادلاً إلى حدٍّ بعيـد، إذ إن كل إنسان تقريباً في أيّ مـكان، كان معدماً جـداً. وتنبئنا الأرقام التي أوردهـا، إضافةً إلى ذلـك، أن متوسط الدخل العالمـيّ والتوزعَ الإقليمـيِّ للدخل الفرديّ كانـا بعد 1,000 سنة من بدايات التقويم المسيحي، مساويين تقريباً لنظيريهما قبل 1,000 سنة من ذلك التاريخ. وسيظهر أن التفاوتات الإقليميـة لم تصبح ذاتَ شأنٍ إلاّ منذ بدايـات القرن التاسع عشر: فالدخـل الفردي في أوربـة الغربية أصبح آنـذاك أكبر ثلاث مرات مما هو في إفريقية. لكن الدخل العالميّ لكل فرد كان لا يتجاوز 755 دولاراً سنويـاً (بدولارات هذه الأيام)، وهـذا يعني أنه ازداد بنسبة تقـلّ عن 50 بالمئة خلال مدةٍ طولها 1,800 سنـة، وهذا يعني أيضاً أن معدل النمـوّ السنويّ كان دون 0.02 بالمئة. هذا رقم بالغ الصغر بالمقاييس المعاصرة: فمعـدّل النموّ السنويّ في الدخل الفردي بلغ 2 بالمئـة سنوياً خلال العقود الأربعة المنصرمـة. (وثمة قاعدة مفيدة

للتذكـر، مفادها أنه إذا كان شيء عددي ـ كالناتج المحلّيّ الإجماليّ لكلّ فرد، مثلاً ـ ينمو (أو ينكمش) بمعدّلٍ سنويٍّ قدره g بالمئة، فإن هـذا الشـيء يتضاعـف (أو ينخفض إلى النصـف) كل 70/ g سنة تقريبـاً. وكأمثلة على ذلك، نُورِدُ النـاتج المحلّيّ الإجماليّ لكل فرد، الذي يتضاعفُ كلّ 35 سنة إذا كان ينمو بمعدّلٍ سنويٍّ قدره2 بالمئة، وينخفضـ إلى نصفـه كل 140 سنة إذا كان ينكمشـ بمعدّلٍ سنويٍّ قدره 0.5 بالمئة.

إن عُمُرَ التفاوتاتِ الإقليميةِ الكبيرةِ في الدخل أقلُّ من مئتي عام. وقد ارتفعت نسبةُ متوسّط الدخل في الولايات المتحدة وإفريقية من 3 في أوائل القرن التاسع عشر، إلى أكثر من 20 في هذه الأيام ـ إذ بلغ هـذا المتوسط قرابة 38,000 دولار مقارنةً بنحو 1850 دولار سنوياً. وإن النـاتج المحلّـيّ الإجماليّ الحقيقـيّ للفرد في الولايـات المتحدة ازداد ثلاثـين ضعفاً في مئتي سنـة، وفي مقارنة محزنة، فإن الدخل الفـردي في إثيوبيـا لم يتغيّر في هذه الأيام تقريباً عما كان عليه قبل 200 علـم (إذ إنه نحو 700 دولار سنوياً الآن)، وهذه حقيقة تتجلى في الفروق التي لاحظناها في دخل الفرد بين أسرتي بيكي ودستا.

وإذا أردتَ ترتيبَ البلـدان وفقاً للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد في هذه الأيام، فستجد مجموعتين: إحداهما فقيرة (عالَمُ دستا) والأخرى غنية (عالَمُ بيكي). وثمة أمم متوسطة الدخل تنتشر بين

هاتين المجموعتين المتطرّفتين (من أشهرها الصين، البرازيل، فنزويلا، الأرجنتين)، لكنّ أكبرَ مجموعةٍ من الدول في جنوب الصحراء الإفريقية، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسية وميلانيزيا وأمريكا الوسطى) ـ التي إجمالي عدد سكانها 2.3 بليون نسمة ـ تنتج وسطياً 2,100 دولار سنوياً لكل فرد، في حين ثمة مجموعة أصغر (أوربة، أمريكا الشمالية، أستراليا، اليابان) ـ التي إجمالي عدد سكانها أصغر قليلاً من بليون نسمة ـ تنعم بمتوسط دخلٍ سنوي قدره 30,000 دولار (الجدول1). وفي مثل هذه الظروف، يبدو العالَمُ مُستقطَباً. يضاف إلى ذلك، ربما باستثناء الهند، أنّ من المُستبعَد أن يلحق العالَم الفقير بالعالَم الغنيّ في المستقبل المنظور. فخلال العقود الأربعة المنصرمة، ارتفع الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقي للفرد بمعدّلٍ سنويٍّ قدره 2.4 بالمئة في البلدان الغنيّة، في حين ارتفع في البلدان الفقيرة بمعدّلٍ سنويٍّ قدره 1.8 بالمئة (الجدول1). الأسوأ من هذا أنه في العالَم الفقر، تعرّضت جنوب الصحراء الإفريقية لانكماشٍ طفيفٍ في الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ للفرد، وذلك في العقود الأربعة الماضية.

وبعكس البلدان الفقيرة، فإنّ الإنتاج الزراعيّ يمثّل نسبةً ضئيلةً من الدخل الوطني في العالم الغنيّ. وفي حين تسهم الزراعةُ في

النـاتج المحلّيّ الإجماليّ بزهاء 25 بالمئـة في العالم الفقير، فهو أقل مـن 5 بالمئـة في البلدان الغنيّـة. ونسبة السكان في البلـدان الغنيّة، الذين يعيشون في المناطق الريفية، أقل من 10 بالمئة. وبالعكس، فإن أكـثر من 70 بالمئة مـن الناس في البلدان الفقيرة يعيشون في القرى (الجدول 1)، وهذا يحمل على التفكير بأن الناس في البلدان الفقيرة يعملـون، في الأغلب، في الاقتصـادات التي توفّر لهم محاصيلَ تغلّها الطبيعـةُ مباشرة ـ وهذه اقتصاداتٌ مبنيّـةٌ على التكتّلات الحيوية biomass-based economies لـذا فـإن البيئـة تحظـى باهتمـامٍ مباشر لدى فقراء العالَمِ، خلافاً للعالَمِ الغنيّ.

وحديثـاً، سعى برنامج الأمم المتحـدة للتنمية (UNDP) لتوسيع القاعـدة التي يقاس عليهـا مستوى المعيشة؛ وقد فعـل ذلك بإنشاء مؤشـر (دليـل) عـددي numerical index يدمـج النـاتجَ المحلّـيّ الإجمـاليّ للفرد، ومتوسِّطَ العمرِ المتوقّـعِ عند الولادة، والأمّيّةَ. وقد أطْلَـقَ UNDP على هذا المؤشر اسمَ مؤشر (دليل) التنمية البشرية Human Development (HDI) Index هـذا وإذا تركنـا جانبـاً بضعـة استثناءاتٍ، فقد وُجـد أن HDI منخفضٌ في الدول الفقيرة، ومرتفعٌ في الدول الغنيّة (الجدول 1).

الأسباب التقريبية الكامنة وراء الفروق بين عالَمَيْ دستا وبيكي

تُرى، ما الذي يجعل بمقدور الناس في عالم بيكي أن يكونوا أغنى كثيراً من الناس في عالَمِ دستا؟ ثمة عدة أسباب للإجابة عن هذا السؤال.

لدى الناس في البلدان الغنيّة تجهيزات ووسائل أفضل للعمل بها (فالمثاقب drills الكهربائية أقوى من المعاوِل؛ والتركتورات أفضل كثير من المحاريث؛ والعقاقير الحديثة أعلى فاعلية بكثيرٍ من الأدوية التقليدية الشعبية). لذا فأحد الأسباب هو أن تكديس رأس المال الماديّ physical capital (وبالأصح، رأس المال المصنَّع manufactured) في عالَم بيكي عامل جوهري في مستوى المعيشة العالي الذي ينعَمُ به الناسُ هناك. وقد يكون هذا هو العاملَ X الذي ذكرْتُه في التواطئة، لإيضاح النظرية الاقتصاديّة والاقتصاد التطبيقي applied في هذه الأيام.

لاحظ آخرون أن الناس في الدول الغنيّة متعلمون بدرجةٍ أعلى كثيراً من الناس في الدول الفقيرة، وهذا يعني أن بإمكان سكان الدّول الغنيّةِ الإفادةَ من أفكارهم لإنتاجِ سلعٍ بعيدةٍ عن متناول الناس في البلدان التي تحوي أعداداً كبيرة من الأميّين. وثمة

مؤشـرٌ تقريبيٌ للتعليم يتمثّل بنسبة البالغـين غير الأمّيّين (الذين أعمارهـم 15 سنة وأكثر)، وهـذه النسبة، في الـدول الغنيّة الآن، أعلـى مـن 95 بالمئة، لكنهـا لا تتجاوز 58 بالمئـة في الدول الفقيرة (الجـدول 1). ثم إن التباينـات في الجنس أعلـى بكثير في الدول الفقـيرة مما هـي في الدول الغنيّـة. فنسبة النسـاء البالغات غير الأمّيّـات في الدّول الفقيرة هي 48 في المئة، على حين أن نسبة غير الأميين في الدّول الغنيّة متساوية تقريباً بين النساء والرجال، وهي أعلى من 95 بالمئة (الجدول 1).

ويرتبط بالتعليمِ الصحةُ. فالعمر المتوقَّع عند الولادة في البلدان الغنيّـة هـو الآن 78 سنة، في حين أنه قريب مـن 58 سنة في البلدان الفقيرة. ويموت كل سنة 120 من بين كل 1,000 طفل دون الخامسة مـن العمر في الدول الفقيرة، أمـا العدد المقابل في الدول الغنيّة فهو 7 (الجدول 1).

الجدول1.الأمم الغنيّة والفقيرة

	الأمم الغنيّة	الأمم الفقير
عدد السكان (بالبلايين)	1.0	2.3
الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد	30,000 دولار	2,100 دولار
مؤشر التنمية البشرية	عال	منخفض
المعدّل السنوي لزيادة عدد السكان (%) 1966 ـ 2004	0.8	2.4
المعدل السنوي لنمو الناتج المحليّ الإجمالي للفرد (%) 1966 ـ 2004	2.4	1.8
معدل الولادات الإجمالي (TFR)	1.8	3.7
نسبة غير الأميين البالغين من الجنسين (%)	95 <	58
نسبة غير الأميات بين الإناث (%)	(95<)	(48)
مؤشر الفساد الحكومي	منخفض	عال
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	78	58
عدد الوفيات من الأطفال دون الخامسة (لكل 1,000)	7	120
عدد سكان الأرياف (% من عدد السكان الإجمالي)	10	70
نسبة الناتج الزراعيّ إلى الناتج المحلّيّ الإجماليّ(%)	5	25

المصدر:

(World development Indicators (World Bank,2005

هذا وإن الماء النظيف ومراعاة القواعد الصحية خفّضا انتشار الأمراض بقدر كبير في البلدان الغنيّة. وفي البلدان الفقيرة، يعاني نحو ربع السكان من سوء التغذية في حين أن النسبة المقابلة في البلدان الغنيّة لا تُذكر. ولما كان سوءُ التغذية، والتعرّض للعدوى، يعززان أحدُهما الآخرَ، فإن سوء التغذية والتعرّضُ للأمراض، يرتفعان أو ينخفضان معاً. وثمة دلائل تشير إلى أنّ سوءَ التغذية، في مرحلة الطفولة المبكّرة يؤثّر في تطوّر القدرة على الإدراك واكتساب المعرفة. فالشخص المتوسط في العالَم الغنيّ قادر على إنجاز أعمالٍ ذاتِ جودة أعلى، طوالَ عددٍ أكبر من السنوات، من نظيره في بلد فقير. ويُطلَق على التعليم والصحة اسم رأس المال البشري human capital. وتبيّن دراسةٌ أجراها عالما الاقتصاد تيودور شولتز T.Schultz وكراي بيكر G.Becker أن تجميعَ رأس المال البشري عاملٌ جوهريٌّ في المستوى المعيشيِّ العالي الذي ينعَم به الناس في عالَمِ بيكي اليوم. وقد يكون هذا هو العامل Y الذي أوردنا ذكره في التوطئة.

بيد أن كثيراً من الخبراء الاقتصاديّين يعتبرون تقديمَ أفكارٍ جديدةٍ و العاملَ الرئيسيَّ في التقدّم الاقتصاديّ. وهم يقولون إن البلدان الغنيّة أصبحت غنية لأن أهلها نجحوا في تقديم أفكارٍ لا تتعلق بمنتَجاتٍ جديدة فحسب (آلة الطباعة، المحرك البخاري،

المنتَجات الكيميائية، الحاسوب الإلكتروني)، بل، أيضاً في تقديمهم طرائقَ أقلَّ تكلفةً لتزويد الناس بالمنتَجات القديمة (النقل، التعدين). وبالطبع، فإن التعليم والتقدّمات التي تحدث في العلم والتِّقانة (التكنولوجيا) تندمج معاً لتكوّن قوةً اقتصادية. وفي هذه الأيام، لا يستطيع التعليمُ الابتدائيُّ والثانويُّ وَحْدَهُ دفعَ مجتمعٍ إلى الأمام شوطاً بعيداً جدًّا. فالبلد الذي تكونُ فيه المرحلةُ الثالثةُ من التعليم ضعيفةً، لن ينعم بسكانٍ قادرين على العمل باستعمال أكثرِ التقاناتِ تقدّما. ثم إن التقدّمات العلمية والتقانة لا يستطيع إحرازَها اليومَ أشخاصٌ لم يحصلوا على تعليمٍ متقدّمٍ. وقد تكونُ الأفكارُ هي العاملَ Z، الذي ورد ذكرُهُ في التوطئة.

ويرتبط بهذا موضوعٌ أثبت أنه مثير للخلاف أكثر مما ينبغي، ألاَ وهو النمو السّكانيّ. وتُوحي، حتى الفطرة البشرية، بأنه إذا تزايدت الأعداد بسرعة، فإن المعدل الذي يجب أن تتزايدَ به الأصولُ الرأسماليّةُ capital assets لا بد أن يكون عالياً للحفاظ على مستويات المعيشة. وإذا كانت الرغبة في تجميع رأسمال مادي وبشري، واحدةً في بلدين، وكانت الأعدادُ المتزايدةُ لا تخفِّضُ تكلفةَ تجميع رأس المال هذا، فإنه يُتَوَقَّعُ للبلد، الذي ينمو عددُ سكانه بمعدّلٍ أبطأ، أن يتمتّع بمستوى معيشة أعلى على المدى الطويل. ومنذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، ارتفع عدد السكان، في

البلاد التي نعدّها اليومَ فقيرةً بمعدّلٍ سنويٍّ قدره زهاء 2.4 بالمئة، في حين أن النسبةَ المقابلةَ في العالَم الغنيّ الآن كانت قرابة 0.8 بالمئة (الجدول1). هذا فرق كبير. ويُجْمِعُ الخبراءُ في علم السّكّان الإحصائيّ الآن على أن التحكُّم في عواملَ أخرى، جعل البلدانَ، التي كانت الزيادةُ السكانيةُ فيها عاليةً في العقود الأخيرة، تعاني نموا بطيئاً في الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقي للفرد. وسنلاحظ فيما بعد في هذا الكتاب، أن النموّ الكبير لعدد السكان في البلدان الفقيرة في هذه الأيام، قد أحدث، أيضاً، ضغوطاً هائلة على بيئتها، وهذا خلق مشكلاتٍ إضافيّةً لأولئك الذين يعيشون في القرى والأرياف.

لا يتأثر النمو السكاني في بلدٍ بالتكاثر الصّافي في عدد السكان فقط، بل، أيضاً، بالهجرة وبالتوزع في الأعمار age distribution. وبغية عزل التكاثر الصافي في عدد السكان، ثمة أسلوب شائعٌ متَّبَعٌ هو التعامل مع معدل الولادات fertility rate [وبالأصح، معدل الولادات الإجماليّ total fertility (TFR)]، وهو عدد الأطفال الأحياء الذين تتوقع المرأة ولادتَهم طوال حياتها. لنفرض أن زوجاً وزوجتَهُ يرغبان في الحصول على عدد معيّن من الأطفال الأحياء. عندئذٍ لا بد أن ينخفض معدل الولادات عندما يبدأ معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة بالانخفاض. وقد فكّرَ علماء السكان عميقاً في أسباب كون الانخفاضات في معدلات الولادة في الدول الفقيرة في هذه

الأيـام، أبطأ ممـا كانوا يتوقعون. وقد حـدث أول انخفاضٍ معروفٍ في معـدّلات الـولادات في بلدان أوربـة الشمالية الغربيـة (وبخاصة إنكلـترة وفرنسة) في القرن السابع عشر، حين هبط المعدّل من نحو 7 إلى 4 (الفصل 6). ومعدّل الولادات في العالم الغنيّ اليوم هو 1.8 (وهـذا أقل من 2.1، وهو العدد الذي سيستقـرّ فيه معدل الولادات الإجمـالي (TFR) علـى المدى البعيد)، في حـين أنه يساوي 3.7 في الـدول الفقيرة (الجدول 1). وعلى الرغم مـن الانحدار الكبير في معـدلات معدل وفيـات الأطفال فإن معـدل الـولادات الإجماليّ في عـدد من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية ما يزال بين 6 و8 ويتعين علينا السؤال عما إذا كان ثمة قوى معوِّضةٌ تعمل على إبقاء معدلات الـولادة عاليـةً في تلك القارة. ويجب علينا، أيضـاً، السؤالُ عمّا إذا كان النمـوّ السكانيّ الحاصـل عامِـلاً في الأداء الاقتصاديّ المزعج هناك في العقود الأربعة المنصرمـة. وسنعالج هذه المسألة بتفصيل أكـبر في الفصل 6، ولكن أحَدَ تداعيات المعـدّلات العالية للولادة في الظروف التي تعيش فيها النساء وسنسردها حالاً.

لقـد كان الإرضاع الطبيعي في جنـوب الصحراء الإفريقية، وما زال، أسلوبـاً تقليديـا للتحكّم في الحمْل. فعنـد قبيلة (كونك سان) البدويـة، التي تعيش في صحراء كالاهاري، يجـري إرضاع الأطفال إلى أن يبلغـوا الرابعـة من العمـر. وحتى لو كان علينـا تجاهل هذه

الحـالات المتطرفـة، فإن الـولادات الناجحـة في إفريقيـة تستغرق سنتـيْن مـن الحمـل والإرضاع. وهذا يعنـي أنـه في المجتمعات التي يكون فيها العمر للإناث عند الولادة أعلى من 45 سنة ويكون معدل الـولادات 8، يمكن للبنات أن يتوقّعن قضاءَ أكثر من نصف حياتهنّ ــ التي يَكُنَّ فيها قـادراتٍ على الإنجاب (بين 15 و45 سنة، مثلاً) ـ في الحمل أو رعاية الأطفال. وفي هذه الظروف، لا تكون النساء، من أمثـال أم دستا، قـادراتٍ على البحث عن عملٍ خـارج مجال زراعة بعض النباتات التي تمثّل مورد رزقها الرئيسيَّ.

لم يسبق لعـالِمِ اقتصادٍ، أبداً، الادّعاءُ بوجودِ قوةٍ دافعةٍ وحيدةٍ للنمـو الاقتصاديّ، ويبـدو أن جميع هؤلاء العلمـاء متفقون على أن تجمّـعَ رأسمالِ التصنيعِ، ورأسَ المالِ البشـريِّ، والإنتاجَ، والتوزيعَ، واستعمـالَ أفكارٍ عمليةٍ وتقانةٍ جديـدةٍ، كلّها قوى دافعة، يسهم كلٌّ منهـا إيجابيًّا مع القوى الأخرى. وفي عالَمنا المعاصر نلاحظ، مثلاً، أن سلع رأسمال التصنيع ترفع الإنتاجَ المحلّيَّ الحقيقيَّ. وهذا يمكّن المجتمعـاتِ من تخصيص قدرٍ أكبرَ مـن دخولها للتعليم والصحة، وذلـك عندما تخفّضُ معـدلاتِ ولادةِ الأطفـالِ ووفياتهم. وفي حين يزيـد التعليمُ من الإنتـاج المحلّيّ الإجماليّ، فـإن تخفيض معدلات ولادة الأطفـال ووفياتهم يقلّل، نموذجيًّا، من زيـادة عدد السكان. وهذان معاً يمكّنان المجتمعاتِ من تخصيص قدرٍ أكبرَ من دخولهم

لإنتـاج أفكارٍ جديدةٍ. وهذا يرفعُ إنتاجيـةَ رأسمال التصنيع؛ الذي يؤدّي بدوره إلى تراكم رأسمال التصنيع، وهكذا. وبهذا تحدث دورةٌ قوية من الازدهار. أما إذا ابتعدنا عن ذلك فستحدث، بالطبع، دورة ذميمة من الفقر. إن الاستقطاب، الذي يفصل عالَمَي الغنيّ والفقير الآن، هو إثباتٌ لهاتين الدورتين. ويستعمل الاقتصاديّون مصطلحي الدورة القويـة virtuous cycle والدورة الذميمة virtuous cycle لوصـف الاستقطاب (ثمة قلـة منا ينعتون الـدورات الذميمةَ بأنها مصائـد للفقـر poverty traps)؛ ويقول علمـاء الرياضيات، بدلاً مـن هـذا، إن عالَمَي الفقـر والغنى همـا حوضا جـذبٍ basins of attraction مختلفان.

من الممكن اكتشافُ الأهمية النسبية للعوامل المختلفة المسؤولة عن النمو الاقتصاديّ. ولا ريب في أن الجواب يجتلف باختلاف الأماكن واختـلاف الحقـب التاريخي. لكن روبرت سولو بـيّن لنا قبل خمسة عقـود طريقةَ معالجةِ هـذا السؤال، وذلك بابتـكاره طريقةً لإرجاع التغـيرات المسجّلـة في ناتجٍ محلـيٍّ إجماليٍّ حقيقـيٍّ إلى مصادرها القابلـة للقياس. وخلافاً للممارسات التجريبيّة للإحصاءات في بلد مـا، التـي قَدَّمْتُ وصفاً لها في التواطئة، فـإن الفكرة هنا هي قياسُ التغيراتِ في X،Y،Z خلال حقبة زمنية في بلد معيّن، وتقديرُ الأهميّةِ النسبيّـةِ لهذه التغيرات في الناتج المحلّـيّ الإجماليّ الحقيقيّ هناك

في نفس الحقبة. لنفرض أنـه خلال مدة زمنية ازداد الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ لبلدٍ ما. لقد بين سولو، وآخرون بعده، كيف يمكن أن يُعزى هذا النموّ إلى زياداتٍ في مشاركة القوة العاملة (زيادة عدد السكان؛ الزيادة في توظيف النساء في أعمال مأجورة)، وإلى تراكم المهـارات البشريةِ ورأسمـالِ التصنيـعِ، وإلى التحسيناتِ في جودة الآلات والتجهيـزات، وهلمّ جرا. لنفترض الآن أنه عندما نجمع كلَّ الإسهامات المكوِّنة من عواملِ الإنتاجِ هذه فإننا نجد أن المجموع أقل مـن نموّ النـاتج المحلّيّ الإجمـاليّ الحقيقيّ. عندئذٍ يحـقّ لنا تعليلُ ذلك النقص بأنه زيادةٌ في الإنتاجية الإجمالية للأصول الرأسمالية للاقتصـاد، وهـذا يعني أنه يمكـن أن نحقق إنتاجـاً الآن أكثر مما يمكـن تحقيقه سابقاً، حتى لو بقيـتْ كمياتُ عواملِ الإنتاج، كالآلات والتجهيزات والمهارات، على حالها دون تغيير. وهذه طريقةٌ منهجيةٌ للاعـتراف بأنه كان ثمة ارتفاعٌ عـامٌّ في فعالية إنتاج السلع. ويسمِّي علمـاءُ الاقتصـاد هذا الارتفاع نمـوًّا في عامـل الإنتاجية الإجمالي total factor of productivity.

تُـرى، كيـف يحـدث ذلـك النمـو؟ إنـه يحـدث عندمـا يمتلك النـاس المعرفـة ويستفيـدون منهـا، أو عندمـا يستعمـل الناس ما يعرفونـه بطريقـة أفضل. وهذا هـو السبب في أن علمـاء الاقتصاد غالبـاً مـا يسمّون هذا النمـوَّ في عامـل الإنتاجية الإجمـالي تقدماً

تقانياً technological progress. بيد أن ثمة تغيراتٍ أخرى في اقتصادٍ يمكن أن تترك بصمةً على عامل الإنتاجيّة الإجمالي، مثل التحسينات في نشاطات المعاهد. وقد يكون النموّ في عامل الإنتاجيّة الإجماليّ طريقةً صعبةً لنقل فكرةً، لكنها تعكس جيّدًا الجزءَ غيرَ المعلَّلِ من نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ. ويبدو أن هذا الاسم دخل في كتب الاقتصاد ليرسّخَ نفسه فيها.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، ظل النمو في عامل الإنتاجية الإجمالي في العالم الغنيّ جديرا بالاعتبار. فقد قدر، مثلاً، أنه بين العامين 1970، 2000 كان المتوسط السنوي لمعدل عامل الإنتاجية الإجمالي في المملكة المتحدة يساوي 0.7 بالمئة. وقد قدر علماء الاقتصاد أن عامل الإنتاجية الإجمالي انخفض قليلاً في عدد من البلدان في جنوب الصحراء الإفريقية خلال تلك المدة.

ما الذي تعنيه هذه الأرقامُ؟ لنأخذ حالةَ المملكة المتحدة. لقد نما الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقيّ بمعدّلٍ سنويٍّ قدره 2.4 بالمئة، وهذا يعني أن قرابة 29 بالمئة من ذلك النمو (أي 0.7/ 2.4) يمكن أن يُعزى إلى زيادات في عامل الإنتاجية الإجمالي. وبمعدّلٍ نمو قدره 2.4 بالمئة، كان الناتج المحلّيُّ الإجماليُّ الحقيقيُّ في عام 2000 ضعفَ الناتج المحلّيّ الإجماليّ الحقيقي عام 1970. ويُمكن أن يعزي زهاءُ ثلث تلك الزيادة إلى النموّ في عامل الإنتاجية الإجماليّ. وبالمقابل،

فـإن الاقتصـادات في جنـوب الصحـراء الإفريقيـة، حيـث عامل الإنتاجيـة الإجماليّ انحدر خلال تلك المدة، أصبحتْ أقلَّ فاعليّةً في استعمالها لعوامل الإنتاج هـذه، مثل الآلات والتجهيزات، والمهارات وساعـات العمل. ومن الصعـب تصديقُ أنّ النـاس في تلك البلدان نَسَـوْا تدريجيًّـا المعرفةَ التقانيّةَ التي حصلـوا عليها في الماضي. لذا لا بـد أن يكون الانحـدار في عامل الإنتاجيةَ الإجمـاليّ هناك ناتجاً عـن تدهـور المؤسسـات المحلية، التـي شاركَتْ في الحـروب الأهليّة والسيطرة على البلاد.

تشـير هذه الإحصاءاتُ أحجيةً. إن البلدان الفقيرة تقع، أساساً، في المناطـق الاستوائية، في حين يقع أغلب البلدان الغنيّة في المناطق المعتدلـة. لا شـك أن المناطـقَ الاستوائيـةَ موطنٌ ملائـمٌ لكثيرٍ من الأمراض، لكنهـا تحتـوي أيضاً علـى كميـاتٍ ضخمةٍ مـن الموارد الطبيعيـة (الأخشاب، والمعـادن، والظروف المواتيـة لإنتاج التوابل، والألياف، والقهوة، والشاي). وخلال القرون الكثيرة الخالية، كانت البلـدان، التي صـارت اليومَ غنيـةً، تستورد تلك المـوارد والمنتجات لتشغيل معاملها وطواحينهـا، كي تجعل وجباتها ممتعة. لقد جمّعوا الآلاتِ، ورأس المالِ البشريِّ وتوصلوا أيضاً إلى معرفةٍ علميةٍ وتقانيّةٍ. فلماذا لم يستفد العالَم الفقيرُ من تلك الهبات الطبيعية لإغناء ذاته بنفس الطريقة؟

الاستعمار سببٌ محتمل. وقد بيّن علماء التاريخ أن القوى الأوربية، بدءاً من القرن السادس عشر، استغلّت الموارد الطبيعية في المستعمرات ـ من ضمنها العمالة الرخيصة (العبيد) ـ لكنها كانت تستثمرها، غالباً، في بلادها. وبالطبع، علينا السؤال عن السبب الذي جعل الأوربيين يستعمرون المناطق الاستوائية، وعن سبب عدم استعمار المناطق الاستوائية للبلاد الأوربية. لقد قدّم جاريد دياموند Jared Diamond جواباً عن هذا السؤال في وقت سابق، مفاده أن كثيراً من أهم تلك المستعمرات السابقة صارت مستقلةً سياسيًّا منذ عقود. وخلال ذلك الوقت، ازداد الدّخل الحقيقيّ الفرديّ في البلدان الغنيّة عدة مرات. وإذا ما استثنينا بضعة أمثلة لافتة للنظر في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، فإن معظم المستعمرات السابقة، إمّا بقيت فقيرةً، أو غدتْ أفقر ممّا كانت سابقاً. تُرى، ما السبب في ذلك؟

المؤسسات

لقد حاجّ علماءُ تاريخ الاقتصاد، مثل روبرت فوكل Robert Fogel، وديفيد لاندس David Landis، ودوكلاس نورث Douglas North، في أن العالَم الغنيّ، هو غنيٌّ اليوم لأنه أقام المؤسساتِ التي مكّنت الناسَ من تحسين ظروف حياتهم المادية. وثمة تعليل أعمق يذهب إلى أن الناس في البلدان الغنيّة الين يعملون باستخدام تقانات

متميـزة، يتمتعون بصحة أفضل، ويعيشـون حياة اطول، ويحصلون علـى علم أفضل، ويبدعون كثيراً من الأفكار التي لها إنتاجيّة أعلى، لأنهـم استطاعوا النجاحَ في حياتهم في مجتمعاتٍ تسمح مؤسساتُها ــ بل وتشجّـع ـ التكديسَ الاقتصـاديَّ الواسعَ لعوامـل إنتاج، مثل الآلات، ووسائـل النقل، والصحة، والمهـارات، والأفكار، وثمار هذه الأفـكار. وليسَ تكديسُ الأصولِ الرأسمالية المنتِجَةِ إلاّ سبباً تقريبياً للازدهار، أما السّبب الحقيقيُّ فهو المؤسّسات التقدّمية.

يمكننـا البحث عن مزيدٍ من الأسبـاب الجوهرية، والسؤالُ عن الأسلـوبِ والسبـبِ اللذين مكَّنـا النـاسَ، الذين كانـوا يعيشون في البلـدان التـي أصبحت غنية في هـذه الأيام، من صـوغ مؤسساتهم بطرائـقَ أدّت إلى جعـل تلك الأسبـاب التقريبية تتفجّـر هناك. بل يمكن للمرء أن يسأل عمّا إذا قامت المؤسّساتُ بفعل ذلك، أو عمّا إذا كانت السياساتُ التنويريّةُ للحـكام هي المسؤولةَ عن هذا الانفجار. لكـن السياسات، في نهاية المطاف لا تأتي مـن فراغ، إذ إنها تحدث نتيجـة مشاورات واتخاذ قـرارات مترويّةٍ داخـل المؤسسات. ثم إنه من غير المحتمل أن تكون السياسةُ الموضوعةُ لتوفير الازدهار في بلدٍ ناجحةً، ما لم تكن المعاهدُ فيه قادرة على تطبيقها.

لهـذه المعضـلات أهميةٌ فائقـة للبلدان الفقـيرة حاليًّا. فما هي المؤسسات التي يجب عليها تبنّيها؟ وما هي السياسات التي يجب أن

تؤدي إلى تشجيع حكوماتها على اتباعها؟ إن لإنشاء مشاريعَ ضخمةٍ فوائدَ محـدودةً (مصانع للفولاذ، معامـل بتروكيماوية، استصلاح الأراضـي، برامـج الصحة العامة، التعليم المجـانيّ)، ما لم تخضع المؤسسـاتُ في البـلاد للمراقبـات الضروريـة، وتـزوَّدْ بالميزانيات المناسبة لدرء الفساد والهدر. وهذا يعيدنا ثانيةً إلى سؤالنا السابق: كيـف أصبحت تلـك المؤسساتُ، التـي عززت النمـوَّ الاقتصاديَّ في البلـدان الغنيّة حاليًّا، راسخةً ومزدهـرةً؟ على الرغم من الاهتمام الـذي حَظِيَ به هذا السـؤال من قِبَلِ المؤرخـين المرموقين للأوضاع الاقتصاديـة، فمـا زال الجـوابُ غيرَ موجـودٍ. وسأبـيّن في الفصل التالي السببَ في الصعوبة البالغة لتقديم جوابٍ مُرْضٍ (وهذا، وفق تخميني، هـو نفسه علامةٌ على فهمٍ متزايدٍ للسـؤال). ونظراً لهذه الصعوبـات، يكون من الأسلم اعتبارُ هذه المؤسسات عاملاً تفسيريّاً عندما نسعى لفهمِ أسباب الاختلاف الشاسع بين عالَمَيْ بيكي ودستا فيما يتعلق بمستوى المعيشة.

يعـرِّفُ معجم أكسفـورد المؤسَّسـةَ institution بأنها «قانون، أو عادةٌ، أو استعمالٌ، أو ممارسةٌ، أو منظَّمةٌ، أو عنصرٌ آخر، تَرَسَّخَ في الحياة السياسية أو الاجتماعية لشعبٍ». سنسلك هذا التعريف، لكننا سنعيـد صوغه الإلحـاح على دور المؤسسات في الحيـاة الاقتصاديّة . وسأعنـي بالمؤسسـات، الترتيبـات Arrangements التـي تحكمُ

المشاريـعَ الجماعيّةَ. ولا تتضمّنُ هذه الترتيباتُ الكينوناتِ القانونيةَ legal entities فحسـب، مثـل الشركة التي يعمل فيهـا والد بيكي، بـل، أيضاً، الإديـر iddir الذي ينتمي إليه والـدُ دستا. إنها تتضمن الأسواقَ التي تشتري منها عائلة بيكـي السّلعَ والخدماتِ والشبكاتِ الريفيـةَ التي تنتمي إليها أسرة دستا. إنهـا تتضمن الأسرةَ النوويةَ في عـالَمِ بيكي، والمجموعةَ الموسّعةَ من الحقـوقِ والواجباتِ في عالَمِ دستـا. وهي تتضمن أيضاً ذلك الكيان الرئيسيَّ الذي يُسمى حكومةً government في كِلاَ عالَمَيْهما.

وتُعَرَّفُ المؤسساتُ جزئيـاً ببنية القوانين والسلطة التي تحكم المشروعات الجماعيـةَ، وأيضاً؛ بعلاقاتها بغـير المنتسبين إليها. إن القواعـد التي تحكـم إدارة معملٍ (منْ يتوقـع أن يقوم بمهمةٍ معينـة، من يملكُ السلطةَ على من، وهكذا) ليست هامة لأعضاء الشركـة فقط، بل هي هامـة لآخرين أيضاً. وعلـى سبيل المثال، يوجد في البلـدان الغنيّة قوانينُ تتعلّق بظروف العمل في المصانع. إلى ذلـك، تقيَّـدُ القوانـينُ البيئيةُ ما يمكـنُ للمصانـع أن تفعَلَه بمنتجاتهـا. ويوجَـد في كلّ مجتمـعٍ طبقاتٌ من القواعـد المتعلقة بقضايا مختلفـة. وبعضُ القواعد تخضعُ لقواعـدَ أخرى، ولكثيرٍ منهـا قـوة قانونية، في حين توجـد قواعدُ أخرى تُفهَـمُ في أحسن الأحوال، بطريقةٍ ضمنيةٍ.

وتتوقّف فاعلية أي مؤسسة على القواعد التي تحكمها، وعلى ما إذا كان أعضاؤها يطبقون تلك القواعد. إن القوانين، التي تحكم أي سلوك للخدمة المدنية لكل بلد، تتضمن النزاهةَ، لكنّ الحكوماتِ تختلف كثيراً في طريقة تطبيقها. وقد حدّد علماءُ الاجتماع مؤشراتٍ للفساد بين الموظفين الحكوميين. أحد هذه المؤشرات مبنيٌّ على الإدراك الذي اكتسبته الشركات الخاصة، استناداً إلى خبراتها، للرشاوى التي يتعين على الناس دفعُها إلى هؤلاء الموظفين لتسيير أعمالهم، وهذا المؤشر (انظر الجدول 1) ـ الذي يمتد من المقياس 1 (فاسد جداً) إلى المقياس 10 (نظيف جداً) ـ هو أصغر من 3.5 في حال أكثر البلدان فقراً (البلدان الإفريقية وشرق أوربة تعتَبر من بين أفقر البلدان)، وأكبر من 7 في معظم البلدان الغنيّة (البلدان الاسكندنافية تعتبر من بين أغنى البلدان). ويحاجُّ بعضهم في أن رشوة الموظفين الحكوميين تساعد على زيادة الدخل القوميّ، لأنها تسهّل العملياتِ الاقتصاديّةَ. وهي تفعلُ ذلك في عالَمٍ فاسدٍ، ذلك أنك إذا لم تدفعْ، فلا تستطيع أن تقيم مشروعاً. لكن الفساد ليس شرًّا لا بدّ منه، فثمة عدة بلدانٍ فقيرةٍ الفسادُ فيها طفيف. والاضطرار لدفع رشواتٍ يرفع من تكاليف الإنتاج، لذا يقلّ إنتاجُ السّلعِ. ويعاني المواطنون لأن السعر الذي عليهم دفعه للمنتَجات التي يشترونها يصبح أعلى بكثير.

ويخمّن الاقتصاديّون أن الفساد الحكوميّ مرتبطٌ بالتأخّر الذي يواجهه الناس في فرض القانون بالقوة. والفكرة هي أن هذا التأخّر هو طريقةٌ لانتزاع الرّشاوى بغية تسريع الإجراءات القانونية. إن إبرام عقدٍ يستغرق 415 يوماً في العالَم الفقير، يستغرق 280 يوماً في العالَم الغنيّ. وقد يكون الفساد مرتبطاً أيضاً بضعف فاعلية الحكومة. فتسجيل مشروعٍ تجاري يتطلب 66 يوماً في العالم الفقير، مقابل 27 يوماً في العالَم الغنيّ. ويستغرق تسجيل الملكية في البلدان الفقيرة 100 يوم وسطيًّا، مقابل 50 يوماً في البلدان الغنيّة. وقد ذهب بعض علماء الاقتصاد إلى أن الموظفين الحكوميين في البلدان الفقيرة يولّدون طوابيرَ طويلةً (وهذا هو عدم الفاعلية الحكومية) لانتزاع الرشاوى من مقدِّمي الطلباتِ الذين يتركون الطوابيرَ ويتصلون مباشرةً بهؤلاء الموظفين (وهذا هو الفساد).

تُرى، كيف يترجَم فسادُ الحكومةِ، وعدمُ فاعليتها، ولا مبالاتها بحكم القانون، إلى ذلك النوع من إحصاءاتِ الاقتصادِ الماكروي (الكلّيّ) التي ندرسها هنا؟ إنها تترك بصماتها على عامل الإنتاجية الإجماليّ. إن البلد الذي حكومته فاسدة أو غير فاعلة، أو الذي لا يُحترَمَ فيه القانون، هو بلدٌ عاملُ إنتاجيتِهِ الإجماليُّ أدنى من هذا العامل في بلدٍ تعاني حكومته قدراً أقلّ من تلك العيوب. ويسمّي بعضُ العلماء هذه العواملَ غيرَ الملموسةِ، لكن القابلة للقياس،

البنيةَ الأساسيّـة (التحتيّة) الاجتماعيَّـة social infrastructure، ويسمّيها آخرون رأس المال الاجتماعي social capital.

المؤسسـات هـي كيانات مهمة جـدًّا. والناس يتفاعلـون أحدهم مـع الآخر في المؤسسات. وثمة فكـرة أساسية أخرى هي الالتزامات engagements بين الناس. ويطرح احتمالُ تقديمِ الالتزاماتِ مسألةً أساسيّةً في الحياة الاقتصاديّة؛ سندرسها في الفصل القادم.